فهاد: اللجنة وافقت على تعديل المادة 43 مكرر بإعادة تنظيم اختصاصاتها لفك التشابك مع بقية اللجان

«الأولويات»: قوانين تعارض المصالح ورواتب ربات البيوت و«المتقاعدين» سترى النور قريبا

جانب من اجتماع لجنة الأولويات البرلمانية

واصلت لجنة الأولويات في اجتماعها الرابع أمس وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السابع عشر، ومراجعة جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة.

وقال رئيس اللجنة النائب عبدالله فهاد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الاجتماع تطرق إلى الكثير من الأولويات الذي يتحدث عنها النواب نيابة عن الأمة ، مبينا أن هناك 3 قوانين محل توافق مع الحكومة، وسوف تدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة أو التي تليها لأنها جاهزة من اللجان المعنية في البرلمان، وسوف ترى النور خلال المدة الزمنية القليلة المقبلة .

وأفاد أن من بين هذه القوانين مشروع قانون تعارض المصالح، والذي سوف تنتهي منه اللجنة التشريعية اليوم كما أبلغ بذلك رئيس اللجنة النائب مهند الساير بعد التعديلات التي وردت إلى اللجنة.

وأضاف إن من القوانين المتوافق عليها كذلك تعديل قانون رقم 12 لسنة 2011 بشأن المساعدات العامة فيما يتعلق بربات البيوت الذي سوف يحقق مصلحة كبيرة لربات البيوت المستحقة هذه التعديلات ، والثالث هو القانون المتعلق برفع رواتب المتقاعدين، مشيراً إلى أن الحكومة وافقت على هذا القانون من حيث المبدأ فقط وطالبت بمهلة لبحث الشقين الفني والقانوني للمقترح.

وقال إن الحكومة أوضحت خلال الاجتماع أن سبب تأخير برنامج عملها أنه سيخرج بشكل نوعي وغير مسبوق ويمكن قياسه ويعتمد على توقيتات زمنية محددة، مضيفاً أنها أفادت بأن مجلس الوزراء سيناقش البرنامج في اجتماعه المقبل تمهيداً لإقراره، وإحالته إلى مجلس الأمة .

وأوضح أن الحكومة بينت أن برنامج عملها وتحديدا في شق القضية الإسكانية يتضمن قانون بنك الائتمان وقانون التمويل العقاري وقانون شركات المدن الإسكانية ، كما ستتقدم بمشروع قانون البديل الاستراتيجي الذي سوف يكون جاهزا خلال شهر.

وذكر إن الحكومة قالت إن برنامج عملها يشمل أيضاً مشاريع قوانين تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والمالية ، وأيضا إصلاحات سياسية مثل قانون الانتخاب وقانون إنشاء مفوضية أو هيئة عليا للانتخابات ، كما ستتقدم بمشروع لتكويت الوظائف في الجهات الحكومة من خلال قانون.

وأضاف فهاد إن اللجنة وافقت على التعديل المقدم على المادة 43 مكرر من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والتي تتعلق باختصاصات لجنة الأولويات، مشيرا إلى أن طبيعة عمل اللجنة كان عليها اعتراض في مجالس 2013 ، 2016 ، 2020 ، بشأن التدخل في أعمال اللجان الأخرى ، وأيضا إعطاء الحق لرئيس المجلس بالاستئثار بجدول الأعمال بالحذف والإضافة، وإنها تسلب حق المجلس في اتخاذ بعض القرارات.

وبين فهاد أن التعديل على اللائحة والذي وافقت عليه اللجنة يقضي بأن تكون المهام منضبطة وواضحة جدا وعدم الاستئثار بالقرار، مشيراً إلى أنه تم وضع 3 بنود تحدد عمل اللجنة.

وقال إن التعديل نص على أن تشكل لجنة دائمة للأولويات مكونة من 5 أعضاء يكون من بينهم رئيس اللجنة التشريعية واللجنة المالية والاقتصادية.

وأضاف إن اللجنة تختص بوضع خطة العمل التشريعي بالتنسيق مع الوزراء المختصين في بداية كل دور انعقاد متضمنة الاقتراحات بقوانين ومشروعات القوانين التي ترى اللجنة أن ينظرها المجلس خلال دور الانعقاد مرتبة بحسب أهميتها وموزعة على جدول الجلسات التي يعقدها المجلس أثناء دور الانعقاد وتقدم اللجنة هذه الخطة إلى مكتب المجلس الذي يتولى عرضها على المجلس.

وذكر إنها تختص كذلك بمراجعة جدول أعمال الجلسة وللجنة أن تقترح تعديل الجدول بالتقديم أو التعديل أو الحذف أو الإضافة ويعرض الجدول المقترح على مكتب المجلس لاتخاذ قرار بشأنه، مع مراعاة أحكام المادة 55 من اللائحة الداخلية وتراجع اللجنة المقترحات بقانونين والمشروعات بقوانين المدرجة على جدول أعمال اللجان والتي تضمنتها خطة العمل التشريعية وتسري على هذه اللجنة سائر الأحكام الخاصة باللجان البرلمانية فيما لا يتعارض مع طبيعة عملها.

وبين فهاد أن هذا ما توافقت عليه اللجنة من تعديلات حتى لا تسلب أي اختصاص من أي لجنة أو التدخل في أعمال اللجان أو استئثار رئيس المجلس بالتقديم والتأخير بعيدا عن مكتب المجلس كما يلغي تداخل السلطات، مشيراً إلى أنه في السابق كان النص يقضي بالتشاور مع وزير شؤون مجلس الأمة ووزير شؤون مجلس الوزراء وهذا كان فيه تداخل بين السلطات يتعارض مع ما نصت عليه المادة 50 من الدستور.

وأكد أنه بناء على ذلك فقد انضبطت بعض العبارات ونسقت بعض الأعمال في اللجنة حتى تكون واضحة وجلية ومنضبطة ولا تقفز على اللجان الأخرى .

وأشار فهاد إلى وجود جهود نيابية لترتيب الأولويات التشريعية مؤكدا أن هذه الاجتماعات سوف تحقق قفزة نوعية في إقرار القوانين لتحقيق ما يتطلع إليه أبناء الشعب من هذا المجلس الذي يتلمس حاجات الناس وقال" أولوياتنا منضبطة وبوصلتنا التشريعية ستكون واضحة انتصارا لحقوق وتطلعات المواطنين".

وبين فهاد أنه تم عقد 3 اجتماعات للكتل البرلمانية والمجاميع النيابية في مكتب نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير، تم فيها تناول الكثير من القضايا التي تصب في الصالح العام لترتيب الأولويات ، كما تم اجتماع في ديوان النائب حسن جوهر بمبادرة منه حضره العديد من النواب والنائبتان د. جنان بو شهري وعالية الخالد للتنسيق والتباحث في المرحلة المقبلة من أجل ترتيب الأولويات .

وأفاد فهاد أن لجنة الأولويات تلقت العديد من الأولويات وتم عرضها اليوم وتضمنت التعديلات المقدمة من النواب، د. جنان بوشهري،وماجد المطيري، و د.محمد المهان، وخالد الطمار، وعالية الخالد.

وأضاف "كما تلقت اللجنة أولويات من لجنة شؤون الإعاقة ، وقدمت اللجنة التشريعية حزما من القوانين سوف تكتمل خلال الأيام القليلة المقبلة ، مشيدا بهذه المجهودات وإنها مقدرة وسوف تكون لجنة الأولويات معهم يدا بيد للخروج بخطة عمل تشريعية خلال دور الانعقاد الحالي". وفي سياق متصل ، أشار فهاد إلى أن اللجان البرلمانية لم يدرج على جدول أعمالها بعض الاقتراحات بقوانين ، فيما عدا اللجنة التشريعية التي لديها عدد من الاقتراحات بقوانين.

وأوضح أن السبب في ذلك هو أن قانون تعديل اللائحة الداخلية الذي أقر من مجلس الأمة لم يصدر في الجريدة الرسمية حتى الآن ، وأن اللجان تنتظر نشر هذا المرسوم حتى يتم تحويل الاقتراحات إلى اللجان المختصة مباشرة وهو ما أخر وعطل كثيرا من أعمال اللجان . وأوضح أنه بعد ذلك سوف تتدفق الكثير من القوانين إلى اللجان المعنية والمختصة تمهيداً لرفعها والموافقة عليها كتقارير في جدول أعمال مجلس الأمة .

واختتم تصريحه قائلاً "إن الاجتماع تم بحضور أعضاء اللجنة النواب أحمد لاري وشعيب المويزري ومهند الساير وحضر الاجتماع وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني عمار العجمي، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد.

السعدون استقبل سفيري الأردن ومصر لدى البلاد

السعدون مستقبلا السفير المصري

استقبل رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون في مكتبه أمس سفير المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة لدى دولة الكويت صقر أبو شتال.

كما استقبل السعدون في مكتبه سفير جمهورية مصر العربية الشقيقة لدى دولة الكويت أسامة شلتوت والمستشار قي السفارة أحمد أبو المجد والمستشارة نادين مراد.

.. و مستقبلا السفير الأردني

ضرورة وجود هيكل وظيفي مدروس ومطبق ومعمم على الجمعيات بحسب حجم كل واحدة

«الشؤون الصحية» بحثت تكويت وظائف «التعاونيات» ورفع سقف المساعدات الاجتماعية

جانب من اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها أمس الأربعاء، تكليف المجلس للجنة بشأن تكويت الوظائف في الجمعيات التعاونية وتطوير عملها وتوسيع دائرة الخدمات المجتمعية التي تقدمها، كما ناقشت رفع سقف المساعدات الاجتماعية لربات البيوت والطلبة المبتعثين في الخارج.

وقال مقرر اللجنة النائب هاني شمس في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اجتماع اليوم "أمس" هو الثالث للجنة، بحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة مي البغلي، والفريق الحكومي المرافق لها.

وأوضح شمس أن اللجنة ناقشت التكليف الصادر من مجلس الأمة بالنظر في قضية تكويت وتطوير العمل التعاوني، مؤكدا ضرورة أن يشغلها ويديرها العنصر الوطني لتحقيق الإنجاز والتطوير، وليكون هذا القطاع جزءا من جهود حل مشكلة التوظيف.

وشدد على ضرورة وجود هيكل وظيفي مدروس ومطبق ومعمم على الجمعيات بحسب حجم كل جمعية، وتحقيق الاستقرار الوظيفي لمن يشغلها، فضلا عن ترتيب الاستعانة بالعمالة الأخرى إذا دعت الحاجة لتبدأ بأبناء الكويتيات والبدون، ثم أبناء الخليج ، والدول الأخرى .

وأكد شمس أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات التعاونية في تحقيق الأمن الغذائي والتي ظهر دورها في أزمة كورونا الأخيرة، فكانت القلب النابض في كل منطقة في كل الأزمات التي شهدتها البلاد، كما أكد أهمية دورها في دعم المنتج الوطني.

وذكر أن الاجتماع ناقش ما يتعلق بالتوسع في الجمعيات وتشييد جمعيات جديدة في المناطق التي لا يوجد فيها مثل منطقة المسايل، وتوفير الخدمات لأهالي مختلف المناطق، مضيفا أن اللجنة طلبت بعض البيانات الخاصة بالجمعيات من الفريق الحكومي لمناقشتها مستقبلاً .

ولفت إلى أن الاجتماع ناقش الخدمات المجتمعية التي تقدمها الجمعيات التعاونية من تخضير المناطق وإنشاء الحدائق والاستراحات بالمناطق للترفيه وممارسة الرياضة بالتنسيق مع هيئة العامة الزراعة والثروة السمكية، مطالبا بزيادة مخصصات الخدمة الاجتماعية ،لما لها من دور في إظهار للجانب الجمالي لمناطق الكويت.

وأوضح أنه فيما يتعلق بموضوع المساعدات الاجتماعية فقد تمت مناقشة زيادتها ورفع سقف المخصصات المالية لربات البيوت ومن هن في سن الشيخوخة ومتلقيها، مضيفا أن اللجنة بصدد مناقشة ما يتعلق بزيادات جميع متلقي المساعدات الاجتماعية خلال الاجتماعات المقبلة.

لدعم آلاف الشباب المحبطين الذين لديهم طموحات

العيسى: إمهال «المالية» و«الوطني لدعم المشروعات» شهرا لتقديم رؤية واضحة حول أهداف الصندوق المستقبلية

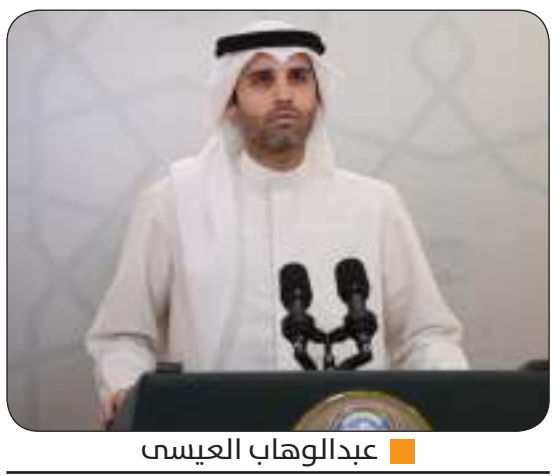
عبدالوهاب العيسى

قال رئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة عبدالوهاب العيسى إن اللجنة أمهلت وزارة المالية وقيادات الصندوق الوطني لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة شهرا لتقديم رؤية واضحة وتفصيلية حول الصندوق الوطني لدعم آلاف الشباب المحبطين الذي لديهم طموحات، مؤكدا حاجة شباب المبادرين إلى فكر ورؤية وقانون نوعي جديد لهذا الصندوق.

وأوضح العيسى في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الصندوق الوطني أحد أكبر صناديق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم وفي الوقت نفسه هو أحد أفشل صناديق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم. وذكر إن الصندوق سيدخل عامه العاشر منذ تأسيسه بعد أشهر قليلة من دون أن يقدم شيئا ملموسا وفعلياً للشباب الكويتي إلا مشاريع عدة قد تصل إلى 15 مشروعا.

وبين العيسى أن الحكومة أنشأت هذا الصندوق الضخم بقيمة ملياري دينار خلال فترة الربيع العربي والحراك السياسي داخل الكويت وكانت أسباب نشأته الرئيسة هي الإلهاء السياسي وإشغال الشباب حتى يتم إبعادهم عن السياسيين في ذلك الوقت ولم تكن أسباب نشأة الصندوق اقتصادية.

وأضاف إنه بعد دخول الكويت في هدوء سياسي نسبي عام 2013 وما بعده وبداية انخفاض أسعار النفط دخل الصندوق في مرحلة الشلل نتيجة انتفاء الأحداث الموجودة لإنشائه وأصبح الصندوق واقفا وفاشلا طوال هذه السنوات لأن أساس نشأته ليست اقتصادية.

وتابع العيسي إن انهيار أسعار النفط في 2020 وأزمة كورونا أديا إلى تدني الاحتياطي العام وأصبحت الدولة عاجزة عن التوظيف وتحولت أسباب ودوافع الدولة في الصندوق من أهداف سياسية إلى أهداف اقتصادية حقيقية فانتقلت تبعية الصندوق من وزارة التجارة إلى وزارة المالية.

وقال العيسى إنه طرح خلال اجتماع لجنة تحسين بيئة الأعمال يوم أمس على وزارة المالية وقيادات الصندوق فكرة إعادة هيكلة الصندوق الوطني لبناء نهضة جديدة لكل شاب أو شابة لديه طموح أو حلم للدخول في قطاع الأعمال.

وأضاف "وجهت سؤالا عن خطط ورؤية وزارة المالية تجاه هذا الصندوق ولم تكن هناك إجابات واضحة، وسألت قيادات الصندوق كونها معنية بشكل مباشر بهذا الصندوق وطلبت رؤيتهم وخططهم تجاه هذا الصندوق وكانت الإجابات مخيبة للآمال".

وبين أن إجابات قيادات الصندوق كانت مختزلة في أن معاشات الموظفين ليست كافية وأن مجلس الإدارة انتهت فترة عمله ولم ينعقد وأن هناك تعديلات على الصندوق لم نرها تقدم جديدا، مضيفا " لا يمكن التعاون مع الحكومة إن كانت حدود رؤيتهم ونظرتهم بهذا الشكل".

وأوضح أنه بعد هذا الشهر لن يكون هناك نهج تعاوني مع المسؤولين عن الملف، معقبا " ليس من أهدافنا الاستماع إلى مشاكل قيادات الصندوق ومشاكل وزارة المالية إنما نحن نمثل الشعب ونستمع لشكاوى الشعب ثم نوصلها إلى المعنيين".

وقال إنه سيتم توجيه الدعوة للاجتماع مع وزير المالية وقيادات الصندوق بعد شهر من اليوم لتقديم رؤية واضحة وتفصيلية للصندوق الوطني حتى لو استلزم الأمر إصدار قانون جديد يساعد الشباب.

أجلت ما يخص الدوائر الخمس إلى 26 و28 ديسمبر

«الدستورية» تقضي بعدم قبول الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الأمة 2022

قضت المحكمة الدستورية في جلستها أمس بعدم قبول الطعون الخاصة بانتخابات مجلس الأمة 2022 لأنها "أقيمت من غير ذي صفة".

وقالت المحكمة في بيان لها إنها أقامت قضاءها هذا في الطعون رقم 3 و5 و32 ، وفي الطعون رقم 9 و20 و21 و23 و35 و37 و39 و43و45 و50، تأسيسا على أنه يتعين لزوما أن يقدم الطعن أمام هذه المحكمة من صاحب الشأن شخصيا أو ممن يوكله صراحة في الطعن في الانتخابات نيابة عنه وذلك في الميعاد المقرر قانونا. وأضافت أنه مؤدى ذلك والزمه وجوب أن يكون التوكيل صريحا جليا واضح الدلالة على تحويل الوكيل الحق في الطعن الانتخابي أمام هذه المحكمة نيابة عن الموكل وأن يبيح التوكيل إقامة الطعن في انتخابات أعضاء مجلس الأمة لسنة 2022 دون أن يغير من ذلك اشتمال التوكيل على الحق في تمثيل الموكل أمام المحكمة الدستورية إذ أن ذلك ال يدل على أن الطاعن قد وكله صراحة في الطعن في هذه الانتخابات نيابة عنه.

وتابعت أن هذا الواقع امتد لما بعد انتهاء الميعاد المقرر للطعون الانتخابية فمن ثم يكون الطعن – والحال كذلك – قد أقيم من غير ذي صفة بما يتعين معه عدم قبوله وذلك خالفا لما نشرته بعض الصحف الخاصة. من جهة أخرى أجّلت المحكمة الدستورية طعون الدوائر الأولى والثانية والثالثة إلى 26 ديسمبر، والرابعة والخامسة إلى 28 ديسمبر للاطلاع على محاضر فرز أصوات الانتخابات.